

اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة^١

المدرس المساعد سوسن كريم الجبوري
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

الأستاذ الدكتور عبد الحسين جليل الغالبي
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

Abstract

The monetary policy occupied g

reat importance in the economical studies and researches as it is considered an important means to achieve the economical constancy in any state of this world by treating the various disequilibria that accompany the economical development and growth of this or that state according to the nature of its different economies money supply is considered as an important means of the monetary policy that the central banks use to achieve their aims which the economical constancy would be the most important one.

The monetary policy generally and the money supply particularly have their effect on the macro- economical variables in the different countries.

The purpose of the study, in its theoretical and analytical aspects, is to study the effect of money supply, in its different kinds which are represented as (M0, M1, M2, M3), on the macro-economical variables .

To study the effect of money supply on the macro-economical variables in those countries, the following the effect of money supply on the macro-economical variables have been selected:

1. The Gross Domestic Product
2. The Interest Rate
3. The general level of prices.
4. The trade Balance.
5. The total Balance of Payments.
6. The net of Governmental Budget.
7. The Governmental Expenditure.
8. Unemployment.
9. Foreign Exchange Rate .

The study included the following states:1. Canada. 2. Japan. 3.Spain .

After Having made the study about those countries, we arrived at the following:

- Money supply which represented as (the net of the currency in the circulation) is effectual on the macro-economical variables in Spain .
- The other groups of money supply which are represented as (M1, M2, M3) effectual on the macro-economical variables in Canada and Japan .

أخرى، وهذا ما يتطلب التنسيق بينها من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية.

وبعد عرض النقد الأداة الرئيسة التي تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد، وذلك من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية. ولهذه الآثار التي يتركها عرض النقد على تلك المتغيرات أهمية كبيرة في توجيه السياسات النقدية، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة، هذا فضلاً عن محاولة التعرف على طبيعة وفاعلية الدور الذي يلعبه عرض النقد في التأثير على تلك المتغيرات، وبالتالي على الاقتصاد ككل.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى تحديد للأثر الذي يتركه عرض النقد وبحسب مجاميعه المختلفة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة أي إن البحث يركز على التحليل ألو صفي للمتغيرات الكلية المدروسة (الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة، والمستوى العام للأسعار، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات الكلي، وصافي الموازنة الحكومية، والإنفاق الحكومي، والبطالة، وسعر الصرف الأجنبي) في كندا واليابان وإسبانيا وعلى تحديد أثر صافي العملة في التداول (M0)، وعرض النقد الضيق (M1)، وعرض النقد الأوسع (M2)، وعرض النقد الأوسع (M3) في المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم بيان أي من

المقدمة

تُعَد السياسة النقدية من السياسات الأساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أية دولة من دول العالم. وتختلف طبيعة استعمال هذه السياسة من دولة إلى أخرى، وتختلف أغراضها أيضاً حسب ظروف كل بلد هناك أغراض عديدة للسياسة النقدية تختلف باختلاف اقتصاديات الدول. فبعض الدول توجه سياستها النقدية لمعالجة التضخم، وبالتالي استقرار الأسعار. والبعض الآخر منها توجه سياستها نحو استقرار الأسواق المالية واستقرار أسواق صرف العملات، وغيرها من الأهداف مثل تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق مستويات عالية من التشغيل، الخ وقد تتداخل أغراض السياسة النقدية تارة، وتعارض تارة

مشكلة الدراسة:

تحدد مشكلة الدراسة في بيان الأثر الذي يتركه عرض النقد على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، والمتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة، والمستوى العام للأسعار، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات الكلي، وصافي الموازنة الحكومية، والإنفاق الحكومي، والبطالة، وسعر الصرف الأجنبي) في عينة من الدول المتقدمة لكون عرض النقود هو أهم الأدوات التي تستعملها السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ممّا يضفي على عملية استعمال هذه الأداة نوعاً من التداخل والتشابك مع الأدوات الأخرى، فضلاً عن عدم الوضوح الذي ينتاب آثارها، ممّا يجعل دراسة هذا الموضوع والوقوف على النتائج التي تتحقق منها مشكلة تستحق الدراسة.

مجاميع عرض النقد المذكورة أعلاه أكثر تأثراً في تلك المتغيرات.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية: (إنَّ عرض النقود بمجاميعه المختلفة (M_3, M_2, M_1 , M_0) يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ [الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومستوى الأسعار (P)، الإنفاق الحكومي (Ex)، سعر الصرف الأجنبي (ER)] تأثيراً إيجابياً. ويؤثر في كلٍّ من [سعر الفائدة (r)، الميزان التجاري (TB)، ميزان المدفوعات (BOP)، صافي الموازنة الحكومية (NB) والبطالة (UE)] تأثيراً سلبياً.

المبحث الأول

العلاقة بين عرض النقود وبعض

المتغيرات الاقتصادية الكلية

فإننا في هذا المبحث سنلجأ إلى إيضاح العلاقة بين عرض النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وسنخصص بالذكر منها المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Production (GDP)، البطالة، Un Employment، التضخم Inflation، ميزان المدفوعات Balance of payment، و الموازنة الحكومية Government Budget وسعر الفائدة Interest Rate، وسعر الصرف الأجنبي Exchange Rate .

أولاً :- العلاقة بين عرض النقود و الناتج

المحلي الإجمالي GDP :-

إن أي تأثير يحصل نتيجة لتغير في عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي^٢ فعند اعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فإنها سوف تقوم بزيادة عرض النقود، وهذه الزيادة

في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدفع كذلك نحو انخفاض معدل الفائدة وهذا الانخفاض بدوره سيفضي إلى توسع حجم الاستثمارات (نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة^٣) والذي ينجم عنه زيادة الدخل وهذه الزيادة في الدخل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي، أي إنها تؤدي إلى زيادة احد أو بعض أو كل مكوناته (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي الاستيرادات) وهذه الزيادة في الدخل بالتالي الطلب الكلي ستمثل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي و بالعكس في حالة إتباع السلطة النقدية لسياسة انكماشية، فإنها ستقوم بتقليص عرض النقود (لمعالجة حالة تضخمية معينة)، وهذا سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار و ارتفاع أسعار الفائدة و الذي يدفع نحو تقليل الاستثمارات و هي إحدى مكونات الطلب الكلي و بالتالي فان انخفاضها سوف يسبب انخفاضه وهذا يفضي إلى انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نستنتج من كل ما سبق إن عرض النقود له تأثير مهم على الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط معه بعلاقة موجبة.

ثانياً :- العلاقة بين عرض النقود و

البطالة :-

إن توجه السلطة النقدية نحو استخدام سياسة توسعية سيرفع من المستوى العام للأسعار وكذلك انخفاض أسعار الفائدة وهذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة والذي يترتب عليه زيادة الطلب على الأيدي العاملة مما يخفض من مستويات البطالة أو القضاء عليها ويحصل العكس في حالة تقليص عرض النقود (في السياسة النقدية التقييدية) إذ ستزداد

معدلات البطالة^٤. ومنه يظهر ان البطالة ترتبط بعرض النقود بعلاقة عكسية.

إن دور السياسة النقدية في معالجة مشكلة البطالة ومحاولة الوصول إلى الاستخدام الكامل يختلف باختلاف المدارس الاقتصادية، فيرى الكلاسيك إن قوى العرض والطلب على العمل هي المسؤولة عن وصول سوق العمل إلى حالة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل إذ يحدث ذلك بسبب مرونة الأجور والأسعار^٥، دون تدخل الدولة مستندين بذلك على قانون ساي. بينما يؤمن الكينزيون بضرورة تدخل الدول من خلال الإنفاق الحكومي لزيادة الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج وما يتطلبه ذلك من زيادة في الطلب على الأيدي العاملة أي تخفيض معدلات البطالة وبرز الآراء هنا هو ما ذهب إليه الاقتصادي الكينزي فليبس (A.w. Phillips) الذي أكد وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين تغيرات الأجور النقدية ومعدلات البطالة في المملكة المتحدة^٦. والذي بين من خلال نموذج المشهور بمنحنى فليبس إن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم حيث يرى إن السبيل لتخفيض معدلات البطالة يكون من خلال زيادة الأسعار عن طريق زيادة عرض النقود وبالتالي زيادة معدلات التضخم^٧ ولم يدم ذلك طويلاً إذ طفت على السطح ظاهرة التضخم الركودي الظاهرة التي تعيش فيها التضخم مع البطالة جنباً إلى جنب وقد عرفت هذه الظاهرة بالتضخم الركودي أو الركود التضخمي (Stagflation) ومن أهم مظاهرها تزايد المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الإنتاج و انخفاض معدلات نمو الاقتصاد القومي^٨.

وهنا جاء اعتقاد النقديين في حل المشكلة بأنه يأتي من خلال التحكم بعرض النقود الذي هو

السبيل للوصول إلى حالة الاستخدام الكامل و القضاء على البطالة .

ثالثاً : العلاقة بين عرض النقود و التضخم:

إن العلاقة القائمة بين كمية النقود والأسعار والتضخم تتطلب المرور بالنظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) إذ إنها تؤكد على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود المعروضة وبين المستوى العام للأسعار وتصف الأول بأنه متغيراً مستقلاً والثاني متغيراً تابعاً، وفي ظل افتراض الكلاسيك الخاص بثبات حجم الإنتاج وثبات سرعة دوران النقود فإن مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في التأثير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصاناً وذلك سينعكس تلقائياً على المستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم^٩، وجاء رأي النقديين وأولهم فريدمان داعماً للرأي الكلاسيكي إذ أنهم يعتقدون إن الزيادة في كمية النقود (عرض النقود) هي المسؤولة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي هي المسؤولة عن التضخم .

أما رأي المدرسة الكينزية، فإن التضخم فسر على أساس انه (تضخم الطلب) أي إن السبب في زيادة الأسعار وبالتالي حدوث التضخم هو الزيادة في حجم الطلب الكلي، بعبارة أخرى إن أية زيادة تحصل في احد أو بعض أو كل مكونات الطلب الكلي كزيادة الاستثمار العام أو الخاص، أو زيادة صافي التجارة الخارجية على سبيل المثال، فإنها ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث التضخم.

الإجمالي سوف يخلق فجوة الطلب المسببة للتضخم^{١٤} فيرتفع المستوى العام للأسعار في الدولة وان هذا الارتفاع في الأسعار سوف يؤثر من ثلاثة اتجاهات للسياسة النقدية في ميزان المدفوعات وكما يأتي:-

١- إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيجعل الطلب الأجنبي على الصادرات ينخفض تدريجياً بينما يزداد الطلب المحلي على الاستيرادات (كونها أصبحت أرخص نسبياً من بدائلها المحلية) وهذا سوف يولد عجز في الحساب الجاري .

٢- إن الطلب على النقود لإغراض المعاملات سوف يزداد بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع والخدمات بسبب زيادة الأسعار، وكذلك فإن ارتفاع الأسعار المستمر سيزيد من كمية النقود المحتفظ بها لإغراض الاحتياط، وهكذا يزداد الطلب الكلي على النقود وتنخفض الفجوة بين عرض النقود والطلب عليها ومن ثم يقل اثر السياسة النقدية التوسعية إجمالاً بالاقتصاد القومي و ميزان المدفوعات.

٣- إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني إن أسعار الفائدة الحقيقية تنخفض وبالتالي تؤثر في ميزان المدفوعات كما بينا ذلك سابقاً .

هذا في حالة السياسة النقدية التوسعية أما في حالة السياسة النقدية التقييدية (تقليص عرض النقود) فسوف تكون النتائج معكوسة للحالة الأولى .

خامساً: العلاقة بين عرض النقود والموازنة الحكومية:

يأتي تأثير عرض النقود في الموازنة الحكومية من خلال تأثيره في الأسعار فارتفاعها والناجم عن الزيادة في المعروض النقدي سيدفع حتماً نحو زيادة النفقات الحكومية لمواجهة

رابعاً :- العلاقة بين عرض النقود و ميزان المدفوعات :-

ينظر النقديون إلى ميزان المدفوعات على انه ظاهرة نقدية وليست حقيقية وان الاختلال فيه ما هو إلا نتيجة الاختلال في سوق النقود في داخل الاقتصاد الوطني أي أنهم ينظرون إلى العلاقة بين عرض النقود والطلب عليه باعتبارها المحدد للعجز أو الفائض الذي يحصل في ميزان المدفوعات .

إن الزيادة في عرض النقود تكون ناتجة أما عن ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو من الزيادة الصافية في القاعدة النقدية أو بسبب خفض سعر الخصم و الفائدة والتوسع في منح القروض أو بسبب عمليات السوق المفتوحة عند دخول المصرف المركزي مشترياً للأوراق المالية^{١١}، وزيادة عرض النقود تعني زيادة القدرة المالية أو الشرائية لمن يملكها من الأفراد و الشركات و المستثمرين، فعندما يزداد عرض النقود (السياسة النقدية التوسعية) فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة باعتقاد المستثمرين باستمرارية انخفاضها (وجود حالة تفاوت) سوف يقومون بزيادة استثماراتهم وهذه الزيادة بالاستمرار سوف تؤدي إلى زيادة الدخل^{١٢}، وذلك سوف يولد بلا شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وذلك سوف يقود إلى حالة عجز في الميزان التجاري^{١٣}، ولكن زيادة عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي

عجز الموازنة الحكومية يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، من خلال الحساب الجاري .

سادساً :- العلاقة بين عرض النقود و سعر الفائدة:

يرى كينز إن سعر الفائدة يتحدد بتقاطع منحني الطلب على النقود والعرض على النقود وبالتالي فهو يتأثر بكلية^{١٧}، وبذلك يقر التحليل الكينزي ان السياسة النقدية تمارس تأثيراً مهماً على مستوى سعر الفائدة ومن ثم على قرارات الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي، وتتوقف استجابة سعر الفائدة للسياسة النقدية على مرونة دالة الطلب أو دالة التفضيل النقدي، فعندما تكون مرونة منحني التفضيل النقدي ضئيلة فان تغير عرض النقود نحو الزيادة سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بنسبة كبيرة و يتقلص انخفاض سعر الفائدة تدريجياً كلما ارتفعت مرونة الطلب على النقود (التفضيل النقدي) إلى إن يصل سعر الفائدة إلى مستوى ثابت حتى مع زيادة كمية النقود المعروضة و المطلوبة، وهذا يعني إن تأثير أو فاعلية السياسة النقدية على سعر الفائدة تزداد كلما انخفضت المرونة النسبية لدالة أو منحني التفضيل النقدي وبناءً على ما تقدم فان أتباع السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود فإنها تعمل على نقل منحني عرض النقود نحو اليمين والذي يفرضي إلى انخفاض سعر الفائدة عن مستواه الأصلي ويحصل العكس في حالة أتباع السلطة النقدية سياسة نقدية انكماشية، أي إن تقليص عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع سعر

الاحتياجات الحكومية من سلع وخدمات ومن مرتبات وأجور فكلها يجب أن تساير مستوى الأسعار لذا فإن الزيادة في المعروض النقدي ستدفع نحو علاقة عكسية مع الموازنة، فضلاً عن ارتباط الضرائب وهي المصدر المهم للإيرادات بتشريعات وعادة ما تواجه التشريعات صعوبة في تغييرها وجعلها تتكيف مع أوضاع التضخم. لذا فإن الحصيلة الضريبية وبطل التشريعات السائدة قبل تغييرها لن تستطيع الإيفاء لتغطية النفقات مما يولد عجزاً مضاعفاً في الموازنة.

وان الآثار الاقتصادية المترتبة على عجز الموازنة تعد واحدة من أكثر الموضوعات إثارةً للخلاف والجدل بين الاقتصاديين ومتخذي القرار منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي وذلك بسبب تفاقم عجز الموازنة في الولايات المتحدة وما لهذا من اثار ليس فقط على الولايات المتحدة وإنما قد تمتد هذه الآثار إلى بقية أنحاء العالم فضلاً عن إن سياسات معالجة العجز أصبحت تعد جزءاً مهماً من سياسات التصحيح الهيكلي التي تبنتها المؤسسات والمنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تعاملاتها مع الدول النامية .

إن من أهم الآثار المختلفة لعجز الموازنة هي حدوث التضخم وذلك من خلال إصدار النقود (زيادة المعروض النقدي) في المجتمع سواء إن تم تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض المحلي أو من خلال البنك المركزي^{١٨} .

إن العلاقة بين عرض النقود والموازنة لم تقتصر على هذا فقط وإنما يمكن إن تمتد آثارها إلى ميزان المدفوعات أيضاً بحيث تشير العديد من الدراسات^{١٩}، إلى إن هناك علاقة موجبة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري، أي إن

الفائدة^{١٨}. وعليه فان عرض النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة إذ انه بازدياد عرض النقود ينخفض سعر الفائدة وبالعكس، ولذلك يمكن القول إن عرض النقود يمارس تأثيراً مباشراً على سعر الفائدة^{١٩}.

سابعاً :- العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف الأجنبي :-

وبصدد وصف العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعرض النقود فان أي تغير يحدث في عرض النقود سيؤدي إلى تغير سعر الصرف الأجنبي باعتبار الأول (عرض النقود) متغيراً مستقلاً والثاني (سعر الصرف الأجنبي) متغيراً تابعاً، إذ ان الزيادة في عرض النقود الناتجة من أتباع السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية سوف تؤدي إلى الزيادة في الطلب على شراء وحدات النقد الأجنبي، ووحدة النقد الأجنبي حالها حال أية سلعة أخرى سوف يزداد سعرها نتيجة لقلّة عرضها^{٢٠}، وزيادة الطلب عليها سوف يؤدي إلى رفع سعر الصرف إلى الأعلى، وبالعكس في حالة تقليص عرض النقود، إذ يؤدي إلى خفض سعر الصرف.

يتضح من ذلك إن عرض النقود يرتبط مع سعر الصرف بعلاقة طردية ومباشرة^{٢١} هذا في حالة ثبات المعروض من النقد الأجنبي إذ يعد عرض النقود مؤثر في سعر الصرف.

أما في حالة تغير عرض النقود الأجنبي مع عرض النقود المحلي وبنفس النسبة ففي هذه الحالة لا يكون التغير في عرض النقود مؤثراً على سعر الصرف، أي إن سعر الصرف لا يتغير في هذه الحالة أو يتغير تغيراً بسيطاً وغير ملحوظ فضلاً عن ذلك تجدر الإشارة إليه هنا هو إن السياسة النقدية التوسعية سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي وهذا الانخفاض في سعر الفائدة سوف يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى

الخارج وهذا سوف يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات، وفي ظل ثبات سعر الصرف سوف يقوم البنك المركزي بشراء النقد الأجنبي لكي يحافظ سعر الصرف على مستواه الأصلي وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض السيولة النقدية وتبقى هذه العملية باستمرار إلى الحد الذي يتساوى فيه حجم التوسع النقدي مع تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بحيث يعود مستوى عرض النقود إلى ما كان عليه قبل أتباع السياسة التوسعية. أي إن سعر الفائدة يرتفع ويتوقف تدفق رؤوس الأموال بحيث يعود الدخل إلى مستواه الأصلي. أما في حالة مرونة سعر الصرف فان السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج مما يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات ومن ثم ارتفاع سعر الصرف بحيث يؤدي الأخير (ارتفاع سعر الصرف) إلى تحسين الحساب الجاري وزيادة حجم التشغيل ومن ثم زيادة الدخل وتبقى هذه العملية باستمرار إلى ان يتحقق توازن جديد عند مستوى الدخل يتناسب معه أو قادر على استيعاب الزيادة الحاصلة في عرض النقود.

بناء وتوصيف النموذج

المدخل: يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على الأثر الذي يتركه المعروض النقدي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بوصفها متغيرات تابعة يؤثر فيها متغير مستقل (عرض النقد)، والذي يمكن تجزئته إلى أربعة أجزاء وفقاً للمقاييس الثلاثة المعروفة له فضلاً عن العملة في التداول، والمتغيرات الاقتصادية الكلية هي:

المبحث الثاني

التحليل الوصفي والكمي لأثر عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول العينة.

NB	٦. صافي الموازنة	GDP	١. الناتج المحلي الإجمالي
EX	٧. الإنفاق الحكومي	r	٢. سعر الفائدة
UE	٨. البطالة	P	٣. المستوى العام للأسعار
ER	٩. سعر الصرف	TB	٤. الميزان التجاري
		BOP	٥. ميزان المدفوعات الكلي

يتكون النموذج من معادلة لكل متغير اقتصادي كلي يقدر على أساس تأثير مقاييس عرض النقود (M0, M1, M2, M3) والعملة في التداول (M0) عليه من خلالها وكما يأتي:

$GDP = f(M0, M1, M2, M3)$		(1)
$R = f(M0, M1, M2, M3)$		(2)
$P = f(M0, M1, M2, M3)$		(3)
$TB = f(M0, M1, M2, M3)$		(4)
$BOP = f(M0, M1, M2, M3)$		(5)
$NB = f(M0, M1, M2, M3)$		(6)
$EX = f(M0, M1, M2, M3)$		(7)
$UE = f(M0, M1, M2, M3)$		(8)
$ER = f(M0, M1, M2, M3)$		(9)

وعند وضع كلاً من المعادلات السابقة بالصيغ القياسية سوف تصبح بالشكل الآتي:

$$GDP_i = b_0 + b_1M0_i + b_2M1_i + b_3M2_i + b_4M3_i + U_i \dots\dots\dots ١٠$$

$$r_i = b_0 - b_1M0_i - b_2M1_i - b_3M2_i - b_4M3_i + U_i \dots\dots\dots ١١$$

$$P_i = b_0 + b_1M0_i + b_2M1_i + b_3M2_i + b_4M3_i + U_i \dots\dots\dots ١٢$$

$$TB_i = b_0 - b_1M0_i - b_2M1_i - b_3M2_i - b_4M3_i + U_i \dots\dots\dots ١٣$$

$$BoPi = b_0 - b_1M0_i - b_2M1_i - b_3M2_i - b_4M3_i + U_i \dots\dots\dots ١٤$$

$$NB_i = b_0 - b_1M0_i - b_2M1_i - b_3M2_i - b_4M3_i + U_i \dots\dots\dots ١٥$$

$$EX_i = b_0 + b_1 M_{0i} + b_2 M_{1i} + b_3 M_{2i} + b_4 M_{3i} + U_i \dots\dots\dots ١٦$$

$$UE = b_0 - b_1 M_{0i} - b_2 M_{1i} - b_3 M_{2i} - b_4 M_{3i} + U_i \dots\dots\dots ١٧$$

$$ER_i = b_0 + b_1 M_{0i} + b_2 M_{1i} + b_3 M_{2i} + b_4 M_{3i} + U_i \dots\dots\dots ١٨$$

هذه المقاييس أكثر تأثيراً في كل دولة من دول العينة المختارة.

ثانياً: المتغيرات التابعة وتشمل على:

١. الناتج المحلي الإجمالي (GDP): تم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقياساً للدخل ليشمل حجم المعاملات، إذ إنه يعد أفضل طريقة لقياس حجم السلع والخدمات النهائية، ولذلك فإنه من المتوقع إن أي تغير يحصل في عرض النقود سينعكس على هذا المتغير، نتيجةً للعلاقة الموجبة التي تربطهما.

٢. سعر الفائدة (ri) Interest rate: يمثل سعر الفائدة كلفة الاحتفاظ بالنقود ويرتبط بعلاقة عكسية ومباشرة مع عرض النقود، إذ كلما ازداد عرض النقود سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة لأنه في حالة ارتفاع كمية النقود المعروضة سوف تصبح كلفة الاحتفاظ بالنقود منخفضة، وهذا ما يجعل الأفراد أو المجتمع بصورة عامة يقبل على الاحتفاظ بها بكميات كبيرة ويقوم بإبدال أو بيع السندات المتوفرة لديهم، وكذلك فإن زيادة المعروض النقدي يدفع معدلات الفائدة نحو الانخفاض وزيادة الاستثمارات الأمر الذي يؤكد العلاقة العكسية بين عرض النقود وسعر الفائدة.

٣. المستوى العام للأسعار (Pi): يرتبط المستوى العام للأسعار بعلاقة طردية مع عرض النقود، إذ إنه كلما ازداد عرض النقود سوف يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود فضلاً عن زيادته للطلب الكلي مقابل ثبات أو تغير أقل في المعروض من السلع والخدمات والذي حتماً سيدفع نحو ارتفاع

إذ يمثل (Ui) المتغير العشوائي (Random Variable) والذي يتضمن المتغيرات الأخرى التي تؤثر في المتغير التابع والتي لا يوضحها النموذج وقد تم استعمال أسلوب تحليل الانحدار (stepwise Multiple Regression Analysis) بشكل رئيسي في البحث ويتصف هذا النوع في التحليل بأنه يقوم بترتيب المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع حسب درجة تأثيرها، ويحذف تلك المتغيرات التي لا تؤثر فيه^{٢٢} ولقد تم جمع البيانات من الإحصائيات المالية الدولية (IFS) الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) وقد تم استعمال برنامج (Minitab under Windows) لغرض تحليل البيانات للحصول على النتائج المطلوبة. وفيما يأتي وصف للمتغيرات الداخلة في النموذج ويتضمن الآتي:

أولاً: المتغيرات المستقلة (M3, M2, M1, M0)

M0: لقد أدخل المتغير (M0) والذي يشير إلى (صافي العملة في التداول) في النموذج كونه جزءاً من عرض النقود ولذلك لا بد من بيان أثره في المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول العينة المختارة المتقدمة منها والنامية، وكذلك فقد تم الاعتماد على بيانات المقاييس الشائعة والمعروفة لعرض والنقود هي (الضيق والواسع والأوسع) والمشار إليها بالرموز (M1, M2, M3) على التوالي لمعرفة الأثر الذي تحدثه هذه المقاييس في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المختارة وبيان مدى تأثيرها في كل متغير ومعرفة أي من

(يعكس كافة المعاملات الاقتصادية من صادرات وواردات والتدفقات المختلفة لرؤوس الأموال بين البلد وبقيّة بلدان العالم وليس تجارة السلع والخدمات فقط كما في الميزان التجاري)، وذا كانت تدفقات رؤوس الأموال (حساب رأس المال) تؤثر على ميزان المدفوعات فإن تغير عرض النقود سيعطينا صورة مختلفة إذ إن زيادة عرض النقود ستخفض سعر الفائدة الأمر الذي يدفع تلك التدفقات نحو الخارج مما يخلق عجز في حساب رأس المال وبالتالي في الميزان الكلي، ولهذه الأهمية التي يحتلها ميزان المدفوعات في أي دولة من الدول فلا بد من دراسة أثر عرض النقود عليه في كل دولة من دول العينة المختارة.

٦. صافي الموازنة الحكومية (NB) Net Balance :تحدد العلاقة بين عرض النقود والموازنة الحكومية من خلال طريقة تأثيره فيها، فمن المعروف إن تعادل جانب النفقات في الموازنة مع جانب الإيرادات يعني أن الموازنة في حالة توازن، وعند تفوق النفقات على الإيرادات فإن الموازنة تواجه عجزاً وعند حصول العكس سيتولد فائضاً فيها، فلو زاد المعروض النقدي فإنه يعني انخفاض قيمة العملة والاتجاه نحو رفع مستوى الأسعار وهذا يعني التوسع في القيمة النقدية المدفوعة لسد الاحتياجات الحكومية أي التوسع في النفقات وبالتالي إحداث عجز في الموازنة، ولو انخفض المعروض النقدي سترتفع قيمة العملة وستتجه الأسعار نحو الانخفاض وبالتالي سترداد القيمة الحقيقية للنقود ومن ثم ستستطيع الحكومة إشباع احتياجاتها وتغطية نفقاتها بمبالغ نقدية أقل وبالتالي سيتولد فائضاً في الموازنة، ومنه يظهر أن نوع العلاقة بين عرض النقود وصافي الموازنة هي علاقة عكسية ومن هنا

الأسعار وباستمرار هذه الزيادة بالأسعار سوف تؤدي إلى حدوث مشكلة التضخم، وبالعكس في حالة انخفاض عرض النقود سيؤدي إلى ارتفاع (قيمة النقود) الذي يفضي إلى انخفاض الأسعار .

٤. الميزان التجاري (TB) Trade Balance : يتأثر الميزان التجاري بعرض النقود، إذ يرتبط معه بعلاقة عكسية، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية لكل من يملكها وتؤدي هذه الزيادة إلى التوسع في الطلب الكلي مباشرة، وكذلك فإن انخفاض أسعار الفائدة المتأتي من زيادة عرض نقد استثماراتهم والتي تفضي إلى زيادة في الدخل وهذا سيولد زيادة في الطلب الكلي أيضاً وما ينجم عنه من زيادة في الطلب على الواردات، وقد تصل هذه الزيادة إلى الحد الذي تتفوق فيه على قيمة الصادرات وفي هذه الحالة سيتولد عجز في الميزان التجاري، ويحصل العكس في حالة تقليص عرض النقود إذ يؤدي إلى حدوث فائض في الميزان التجاري. ويمكن النظر إلى تأثير عرض النقود في الميزان التجاري من زاوية أخرى، إذ أن زيادة عرض النقود ستدفع نحو تخفيض قيمة العملة مما يزيد الصادرات ويحدث فائضاً في الميزان التجاري وبذلك ستظهر لنا العلاقة بينهما ايجابية وبذلك تعتمد هذه العلاقة على الموازنة بين أسعار الفائدة ومستوى الأسعار (قيمة النقود).

٥. ميزان المدفوعات الكلي (BoP) Balance of Payment :إن ميزان المدفوعات الكلي يرتبط مع عرض النقود بعلاقة عكسية، ونفس الحديث عن الميزان التجاري سينطبق على ميزان المدفوعات الكلي كون أن الأول يشكل جزءاً مهماً في الثاني، ولكن لتأثير عرض النقود في ميزان المدفوعات الكلي أهمية أكبر كون الأخير

المحلية للبلد والعملات الأجنبية، وإن الزيادة في عرض النقود تعني تخفيض قيمة العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية فإن عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة للحصول على عملة واحدة من العملة الأجنبية سيصبح أكبر أي إن سعر الصرف الأجنبي سيصبح أكثر ويحصل العكس عندما ينخفض عرض النقود فإنه سيدفع نحو تخفيض سعر الصرف الأجنبي وعليه فإن عرض النقود يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الصرف الأجنبي.

التحليل الوصفي لعرض النقود

والعوامل المتأثرة به في دول العينة

لقد تم استعمال المقاييس المختلفة لعرض النقود والمعروفة بـ (M1 و M2 و M3) فضلاً عن العملة في التداول (M0) لمعرفة أي منها أكثر تأثيراً على المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة، ويعتقد الباحثان إن استخدام صافي العملة في التداول (M0) وعدده متغيراً مستقلاً إلى جانب مجاميع عرض النقود له ما يبرره إذ أنه يمثل جزءاً مهماً وأساسياً منه أولاً، فضلاً عن أهميته في التحكم فيه ثانياً، لذا فإنه لا بد له من أثر يتركه في المتغيرات الاقتصادية الكلية. وقد تم استخدام بيانات دول متعددة متقدمة لتحليل أثر مقاييس عرض النقود على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تلك الدول، ولفترات مختلفة بحسب طبيعة البيانات المتوفرة لهذه الدول، فبالنسبة لكل من كندا واليابان امتدت مدة التحليل بين عامي (1985 - 2001) أما بالنسبة لأسبانيا فقد كانت البيانات المستعملة تغطي الفترة الزمنية الممتدة من (1985 - 1997) وطبقاً لهذا تكون العينة المختارة

تأتي أهمية دراسة هذا المتغير كونه يؤثر في صلب العلاقة بين السياستين المالية والنقدية والتفاعل بينهما.

٧. الإنفاق الحكومي (EX) Government Expenditure: تعمل السياسة المالية والسياسة النقدية جنباً إلى جنب لتحقيق التوازن في الاقتصادات وخاصةً النامية منها، وبهذا يكون التأثير متبادلاً فيما بينهما. يرتبط عرض النقود (السياسة النقدية) مع الإنفاق الحكومي (السياسة المالية) بعلاقة طردية، فكلما ازداد عرض النقود سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وإن هذه الزيادة تؤدي بالحكومة إلى زيادة مشترياتها، أي إنها سوف تزيد من حجم الإنفاق الحكومي، وبالعكس في حالة تقليص عرض النقود، إذ يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي.

٨. البطالة (UE) Unemployment: ترتبط البطالة بعرض النقود بعلاقة عكسية، إذ كلما ازداد عرض النقود سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وينتج عن ذلك زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة أرباح المستثمرين مما يدفعهم إلى زيادة استثماراتهم وهذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وهذا بدوره يخفض من مستويات البطالة الموجودة، وبالعكس في حالة انخفاض عرض النقود إذ يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة، ولكون البطالة تعد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي تواجه أغلب الشعوب في الوقت الحالي ولاسيما الدول النامية، فإن لدراسة تأثير عرض النقود فيها أهمية لا يمكن تجاهلها.

٩. سعر الصرف (ER) Exchange Rate: لعلاقة عرض النقود بسعر الصرف أهمية كبيرة إذ أن هذا المتغير يقيس علاقة مهمة بين العملة

تضم ثلاث دول متقدمة تحمل اتجاهات متنوعة من التطور الاقتصادي.

١. كندا:

يمثل الجدول (١) بيانات المتغيرات الاقتصادية المستقلة المدروسة في كندا، للحقبة الزمنية الممتدة من (1985 - 2001) ونلاحظ منه أن متغير صافي العملة في التداول الذي يبينه العمود رقم (١) (العملة في أيدي الجمهور أو العملة خارج الجهاز المصرفي) قد بلغ (15.06) بليون دولار كندي في عام ١٩٨٥ وأخذ بعد ذلك بالارتفاع حتى بلغ (38.66) بليون دولار كندي في عام ١٩٩٩ وقد انخفض في العام التالي إذ بلغ (36.34) بليون دولار كندي وعاد ليواصل ارتفاعه مرة أخرى إذ وصل إلى أعلى مستوى له في نهاية مدة الدراسة إذ بلغ (38.72) بليون دولار كندي، وقد بلغ معدل النمو المركب له (%) 6.079.

أما العمود الثاني في الجدول فيبين إن عرض النقود بمعناه الضيق (M1) قد بلغ (50.30) بليون دولار كندي في عام 1985 وواصل ارتفاعه حتى بلغ أعلى مستوى له في عام 2001 ليصل إلى (253.80) بليون دولار كندي، وقد بلغ معدل النمو المركب له (10.645) كذلك نلاحظ في الجدول إن العمود رقم (٣) يبين تناقص نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود الضيق خلال مدة الدراسة إذ بدأت هذه النسبة بـ (29.940) في عام ١٩٨٥ وانخفضت إلى (15.256) في عام ٢٠٠١، وهذا دليل على تطور الجهاز المصرفي وزيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور ووجود أسواق مالية كبيرة وعديدة، ووجود ثقة عالية للجمهور للتعامل بال شيكات والأوراق المالية مع المصارف بصورة عامة، والذي يعكس

التقدم الاقتصادي في هذا البلد وما يؤكد ذلك أيضاً بيانات العمود (7,5) في الجدول إذ يبين انخفاض نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود بمعناه الواسع والأوسع على التوالي. أما العمود رقم (4) فيبين أن عرض النقود الواسع (M2) قد بلغ (207.37) بليون دولار كندي في عام (1985) وأخذ بالارتفاع حتى نهاية مدة الدراسة إذ بلغ (718.44) بليون دولار كندي. وقد كان معدل النمو المركب له (8.075). أما عرض النقود بمعناه الأوسع فيبينه العمود رقم (6) ونلاحظ أنه قد بلغ (304.99) بليون دولار كندي في عام (1985)، وبدأ بعد ذلك بالارتفاع حتى وصل إلى أعلى مستوى له في عام 2001 إذ بلغ (829.83) بليون دولار كندي، وكان معدل النمو المركب له (6.455).

الجدول (١):- يبين عرض النقود بمجاميعه المختلفة في كندا للمدة (١٩٨٥-٢٠٠١)

السنوات	صافي العملة في التداول بليون دولار كندي (١)	عرض النقود M1 بليون دولار كندي (٢)	نسبة ١/٢ (٣)	عرض النقود M2 بليون دولار كندي (٤)	نسبة ١/٤ (٥)	عرض النقود M3 بليون دولار كندي (٦)	نسبة ١/٦ (٧)
	١٥.٠٦	٥٠.٣٠	٢٩.٩٤٠	٢٠٧.٣٧	٧.٢٦٢	٣٠٤.٩٩	٤.٩٣٧
	١٦.٠٢	٨٠.٦٥	٣١.٦٢٨	٢٢٢.٦٨	٧.١٩٤	٣٣٢.٩٥	٤.٨١١
	١٧.٣٩	٨٥.٦٦	٢٠.٣٠١	١٤٢.٠١	٧.١٨٥	٣٦٤.٩٠	٤.٧٦٥
	١٨.٧٩	٩٠.٦٧	٢٠.٦٦٨	٢٦٧.٧٤	٦.٩٩٩	٤٠٤.٢٩	٤.٦٣٥
	٢٠.١٠	٩٥.٩٠	٢٠.٩٥٩	٣٠٣.٦٨	٦.٦١٨	٤٩٦.٤٨	٤.٠٤٨
	٢٠.٨٩	٩٧.٠٦	٢١.٥٢٢	٣٢٧.٣٦	٦.٣٨١	٤٦٩.٧٧	٤.٢٠٥
	٢٢.٠٧	١٠١.٣٥	٢١.٧٧٦	٣٤٣.٢٢	٦.٤٣٠	٥١٥.٧٥	٤.٢٧٩
	٢٣.٦٠	١٠٨.٥٤	٢١.٧٤٣	٣٧٥.٣٥	٦.٢٨٧	٥٤٩.٢١	٤.٢٩٧
	٢٥.٥٧	١١٧.٥٨	٢١.٨٤٣	٤١٨.٧٨	٦.١٠٥	٥٦١.٤١	٤.٥٥٤
	٢٧.٣٠	١١٥.٣٢	٢١.٧٨٤	٤٥٢.٢٩	٦.٠٣٥	٥٨٨.١٤	٤.٦٤١
	٢٧.٩٩	١٣٦.٠٧	٢٠.٥٧٠	٤٨٠.٤٠	٥.٨٢٦	٦١٥.١٦	٤.٥٥٠
	٢٨.٧٨	٦٥٦.٨٩	١٨.٣٤٤	٥٠٤.٢٥	٥.٧٠٧	٦٤١.٧٢	٤.٤٨٤
	٣٠.١٥	١٧١.٩١	١٧.٥٣٨	٥٤٧.٥٧	٥.٥٠٦	٦٧١.٤١	٤.٤٩٠
	٣٢.٢٣	١٧٩.٦٢	١٧.٩٩٣	٥٥٩.٩٩	٥.٧٧١	٦٨٦.٢٠	٤.٧١٠
	٣٨.٦٦	١٩٩.٩٥	١٩.٣٣٤	٥٨٨.١	٦.٥٧٣	٧١٦.٦٤	٥.٣٩٤٦٢
	٣٦.٣٤	٥٢٥.١٩	١٦.١٣٦	٦٧٤.٢٤	٥.٣٨٩	٧٦٩.٥٣	٤.٧٢٢
	٣٨.٧٢	٢٥٣.٨٠	١٥.٢٥٦	٧١٨.٤٤	٥.٣٨٩	٨٢٩.٨٣	٤.٦٦٦
معدل النمو المركب*	٦.٠٧٩	١٠.٦٤٥		٨.٠٧٥		٦.٤٥٥	

المصدر:

- الأعمدة (١، ٢، ٤، ٦) IMF, IFS للسنوات ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩٢، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢.

- الأعمدة (٣، ٥، ٧) من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الأعمدة (١، ٢، ٤، ٦)

يمثل الملحق (١) المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة في كندا بافتراض أنها المتغيرات المتأثرة بعرض النقد، ونلاحظ منه، إن الناتج المحلي الإجمالي وهو مثبت بحسب أسعار ١٩٩٥، قد بلغ (٦٤٥.٩) بليون دولار كندي في عام ١٩٨٥ وأخذ بالتزايد حتى عام ١٩٨٩ إذ بلغ (٧٤٧.١) بليون دولار كندي وبعد ذلك انخفض خلال العامين التاليين حتى بلغ (٧٣٢.٣) بليون دولار كندي في عام ١٩٩١ وكاد ليرتفع مرة أخرى حتى وصل أقصى مستوى له في عام ٢٠٠١ إذ بلغ (٩٨٥.٧) بليون دولار كندي. ونلاحظ من الجدول نفسه أن سعر الفائدة كان مرتفعاً في عام ١٩٨٥ إذ بلغ (٩.٨٤%) وأخذ بعد ذلك بالانخفاض وعاد مرة أخرى ليرتفع حتى بلغ أعلى مستوى له (١٢.٩٠%) وذلك في عام ١٩٩٠ وأخذ بعد الانخفاض حتى بلغ (٤.٦٣%) في عام ١٩٩٣، وأخذ بعد ذلك يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض الطفيفين حتى بلغ (٤.١١%) في عام ٢٠٠١.

أما مستوى الأسعار وهو مثبت بحسب أسعار ١٩٩٥ فقد انخفض من (٨٠.٤%) في عام ١٩٨٥ إلى (٧٨.٢) في عام ١٩٨٧ وأخذ بعد ذلك بالارتفاع حتى وصل إلى أقصى مستوى له في نهاية مدة الدراسة إذ بلغ (١١١.٧%). ونلاحظ من الجدول أن الميزان التجاري

الكندي يشهد حالة من الفائض في عام ١٩٨٥ إذ بلغ (٧.٧٨٢) بليون دولار كندي ثم بعد ذلك أخذ هذا الفائض بالانخفاض حتى وصل إلى حالة من العجز إذ بلغ (-٣.١٥) بليون دولار كندي عام ١٩٩١، ثم أخذ هذا المتغير يتأرجح بين حالتي الفائض والعجز حتى عام ١٩٩٤ إذ استقر على الفائض إلى نهاية مدة الدراسة وقد وصل أعلى فائض له في عام ٢٠٠٠ إذ بلغ (٣٦.٧٦٦) بليون

دولار كندي. أما ميزان المدفوعات الكلي فقد كان في بداية فترة الدراسة يعاني من حالة عجز ثم أخذ بعد ذلك يتأرجح بين العجز والفائض حتى عام ١٩٩٨ إذ استقر على حالة الفائض وقد وصل أعلى معدل فائض له في عام ١٩٩٣ إذ بلغ (٩.٠٤) بليون دولار كندي وأدنى عجز في عام ١٩٩٢ إذ بلغ (٤.٧٨) بليون دولار كندي. ونلاحظ من الجدول إن الإنفاق الحكومي قد ارتفع من (117.20) بليون دولار كندي في عام ١٩٨٥ حتى وصل إلى (119.9) بليون دولار كندي عام ١٩٩٥ ثم أخذ ينخفض في العامين التاليين وعاد مرة أخرى ليرتفع حتى بلغ مستواه الأقصى في عام ٢٠٠٠ إذ وصل إلى (210.96) بليون دولار كندي. وبالنسبة للموازنة الحكومية لكندا فقد كانت تعاني من عجز منذ بداية مدة الدراسة حتى عام ١٩٩٧ ثم شهدت فائضاً فيها إذ بلغت أعلى قيمة له (14.15) بليون دولار كندي عام ٢٠٠٠ وقد كان أقصى عجز في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ إذ بلغ (-42.63) بليون دولار كندي. كذلك نلاحظ من الجدول إن البطالة في كندا كانت مرتفعة في عام ١٩٨٥ إذ بلغت (1.381) مليون عامل وأخذت تنخفض حتى عام ١٩٨٩ ثم تأرجحت بعد ذلك بين الارتفاع والانخفاض حتى عام ١٩٩٦ ثم عادت لتنخفض مرة أخرى حتى نهاية فترة الدراسة إذ بلغت (1.070) مليون عامل وقد كان أقصى حد للبطالة خلال مدة الدراسة في عام ١٩٩٣ إذ بلغ (1.649) مليون عامل.

أما سعر الصرف الأجنبي فقد بلغ (1.365) دولار كندي/ دولار أمريكي في عام ١٩٨٥ ثم انخفض إلى (1.145) دولار كندي/ دولار أمريكي في عام ١٩٩١ وهذا يعكس ارتفاع قيمة الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي في تلك المدة،

وبعد ذلك بدأ بالارتفاع حتى وصل إلى أعلى مستوى له خلال مدة الدراسة إذ بلغ (1.845) دولار كندي/ دولار أمريكي. وذلك في عام ١٩٩٩ وهذا الارتفاع يعني انخفاض قيمة الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي.

٢. اليابان:

يبين الجدول (٢) بيانات المتغيرات الاقتصادية المستقلة المدروسة في اليابان للمدة (١٩٨٥ - ٢٠٠١) ونلاحظ منه إن صافي العملة في التداول قد بلغ (23.41) بليون ين ياباني عام ١٩٨٥ واستمر بالتزايد حتى بلغ أعلى مستوياته عام ٢٠٠١ إذ بلغ (66.68) بليون ين ويبين ذلك العمود رقم (١)، وقد بلغ معدل النمو المركب له (6.76 %).

أما بالنسبة لعرض النقود الضيق (M1) فيبينه العمود رقم (٢) وقد كان في بداية المدة الدراسية قد بلغ (88.98) بليون ين وأخذ بالتزايد حتى نهاية المدة إذ بلغ (281.79) بليون ين، وقد كان معدل النمو المركب له قد بلغ (% 7.475). أما العمود رقم (٣) فيبين نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود بمعناه الضيق ونلاحظ إن هذه النسبة كانت في بداية الفترة الدراسية مرتفعة نوعاً ما إذ إنها بلغت في عام ١٩٨٩ ما مقداره (32.043) ولكن بعد ذلك شهدت تناقص مستمر إلى نهاية الفترة الدراسية إذ بلغت (23.667)، وهذا يدل على مدى تطور الأسواق النقدية والمالية في هذه الدولة، وتطور جهازها المصرفي، وتحضر جمهورها وسعة نطاق تعاملها مع الجهاز المصرفي وبالنتيجة زيادة ما يودعونه من أموال في المصارف أي زيادة الودائع وهذا يوضح التقدم الاقتصادي في هذا البلد ويتبين ذلك أيضاً من خلال العمودين (٥، ٧)

الذين يبينان النسبة المنخفضة لصافي العملة في التداول إلى عرض النقود بمعناها الواسع والأوسع على التوالي. وكذلك نلاحظ من الجدول نفسه إن عرض النقود بمعناه الواسع (M2) قد تزايد من (306.80) بليون ين ياباني في عام ١٩٨٥ إلى (643.31) بليون ين في عام ٢٠٠١ إذ بلغ أعلى مستوياته وتبين ذلك في العمود رقم (٤)، وقد بلغ معدل النمو المركب له (4.763). وكذلك الحال بالنسبة لعرض النقود الأوسع (M3) فقد كان يشهد تزايداً مستمراً منذ بداية فترة الدراسة وحتى نهايتها إذ ازداد من (519.33) بليون ين ياباني إلى (1135.72) بليون ين ليبلغ مستواه الأعلى، هذا ما يبينه العمود رقم (٦)، وقد كان معدل النمو المركب له (5.012).

الجدول (٢):- يبين عرض النقود بمجاميعه المختلفة في اليابان للمدة (١٩٨٥-٢٠٠١)

السنوات	صافي العملة في التداول بليون ين (١)	عرض النقود M1 بليون ين (٢)	نسبة ١/٢ (٣)	عرض النقود M2 بليون ين (٤)	نسبة ١/٤ (٥)	عرض النقود M3 بليون ين (٦)	نسبة ١/٦ (٧)
١٩٨٥	٢٣.٤١	٨٨.٩٨	٢٦.٣٠٩	٣٠٦.٨٠	٧.٦٣٠	٥١٩.٣٣	٤.٥٠٧
١٩٨٦	٢٦.٢٠	٩٨.٢١	٢٦.٦٧٧	٣٣٥.٣١	٧.٨١٣	٥٦٧.٣٦	٤.٦١٧
١٩٨٧	٢٨.٥٨	١٠٢.٩٧	٢٧.٧٥٥	٣٧٢.٧٠	٧.٦٦٨	٦١٩.٤٣	٤.٦١٣
١٩٨٨	٣١.٥٢	١١١.٨٤	٢٨.١٨٣	٤٠٩.٣٨	٨.٠١٥	٦٧٥.٨٥	٤.٦٦٣
١٩٨٩	٣٦.٦٨	١١٤.٤٧	٣٢.٤٠٣	٤٥٧.٦٢	٧.٥٢٥	٧٥٦.٢٨	٤.٨٥٠
١٩٩٠	٣٧.٢٥	١١٩.٦٣	٣١.١٣٧	٤٩٥.٠١	٧.٤٨٥	٨٤٧.٨٩	٤.٦١٩
١٩٩١	٣٧.٩٧	١٣١.٠٩	٢٨.٩٥٧	٥٠٧.٥٣	٧.٥١٧	٨٦٨.٨٢	٤.٤٧٨
١٩٩٢	٣٨.١٠	١٣٦.١٤	٢٧.٩٥٠	٥٠٦.٧٩	٧.٨٣١	٩٠٠.٤٢	٤.٣٨٥
١٩٩٣	٤٠.٨٥	١٤٥.٦١	٢٧.٨٦٩	٥١٨.١٩	٧.٩٢٩	٩٤٥.٠٩	٤.٥٠٦
١٩٩٤	٤٢.٣٥	١٥١.٦٧	٢٧.٩٢٢	٥٣٤.١٠	٨.٤٠	٩٧٦.٦٧	٤.٤٨١
١٩٩٥	٤٦.٢٣	١٧١.٥٤	٢٦.٩٥٠	٥٤٨.٩٩	٨.٧٣٨	١٠٢١.٠٥	٤.٧٣٣
١٩٩٦	٤٩.٠٨	١٨٨.١٥	٢٥.٠٨٥	٥٦١.٦٦	٩.١٠٨	١٠٦٧.٢١	٤.٨٠٦
١٩٩٧	٥٢.٧٣	٢٠٤.٢٨	٢٥.٨١٢	٥٧٨.٩٠	٩.٠١٧	١٠٧٩.٣١	٤.٩٤٠
١٩٩٨	٥٤.٣١	٢١٤.٤١	٢٥.٣٣١	٦٠٢.٢٦	٩.٥٣٧	١٠٩٥.٥	٥.٠٣١
١٩٩٩	٥٩.٤٠	٢٣٠.٤٠	٢٤.٧٩٧	٦٢٢.٨١	٩.٨٣٩	١١٩٥.٦٥	٥.٤٢٢
٢٠٠٠	٦١.٩٥	٢٤٧.٨٦	٢٤.٩٩٣	٦٢٩.٦٢	١٠.٣٦٥	١١١٥.٧٢	٥.٥٥٤
٢٠٠١	٦٦.٦٨	٢٨١.٧٩	٢٣.٦٦٧	٦٤٣.٣١	١٠.٤٨٢	١١٣٥.٧٢	٥.٨٧١
النمو المركب	%٦.٧٦	%٧.٤٧٥		%٤.٧٣٦		%٥.٠١٢	

المصدر: الأعمدة (١، ٢، ٤، ٦) IFS, IMF سنوات مختلفة.

الأعمدة (٣، ٥، ٧) من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الأعمدة (١، ٢، ٤، ٦).

يبين الملحق (٢) المتغيرات الاقتصادية الكلية التي سيدرس تأثيرها في اليابان للمدة الزمنية الممتدة (١٩٨٥ - ٢٠٠١). ونلاحظ منه إن الناتج المحلي الإجمالي وهو محتسب بالأسعار

وبعدها حققت فائضاً بلغ (7.759) بليون ين وكان ذلك أعلى مستوى فائض حققته خلال مدة البحث وبعد ذلك انخفضت لتعاني من عجز خلال العامين (١٩٩٣، ١٩٩٤) على التوالي، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتشهد فائضاً مستمراً حتى نهاية مدة البحث.

أما بالنسبة للإنفاق الحكومي لليابان فنلاحظ من الجدول إنه مستمر بالارتفاع من بداية مدة البحث ومتى نهايتها إذا ازداد من (55.214) بليون ين في عام ١٩٨٥ إلى (182.333) بليون ين في عام ٢٠٠١ ليبلغ أعلى مستوى له. كذلك نلاحظ من الجدول إن البطالة في اليابان قد بلغت (1.560) مليون عامل في عام ١٩٨٥ ثم ارتفعت إلى (1.730) مليون عامل في عام ١٩٨٧ ثم أخذت بالانخفاض حتى عام ١٩٩٠ إذ بلغت (1.340) مليون عامل ثم عادت للارتفاع مرة أخرى واستمر هذا الارتفاع نهاية المدة الدراسية إذ بلغ (3.295) مليون عامل حيث يمثل أقصى معدل للبطالة خلال الفترة المحددة للدراسة.

أما سعر الصرف الأجنبي فقد انخفض من (238.54) ين ياباني/ دولار أمريكي في عام ١٩٨٥، ثم ارتفع إلى (144.79) ين ياباني/ دولار أمريكي في عام ١٩٩٠، وبعدها بدأ بالانخفاض حتى إن وصل إلى أدنى مستوى له وذلك في عام ١٩٩٥ إذ بلغ (94.06) ين ياباني/ دولار أمريكي وهذا يعكس ارتفاع قيمة الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي في تلك الفترة، وبعد ذلك بقي يتناوب بين الارتفاع والانخفاض البسيط في نهاية الفترة المدروسة.

٣-إسبانيا:

يمثل الجدول (٣) بيانات المتغيرات الاقتصادية بمقاييس عرض النقود والعملة المتداولة المدروسة في إسبانيا للمدة الزمنية الممتدة من (١٩٨٥ - ١٩٩٧) ونلاحظ منه أن صافي العملة

الثابتة لعام ١٩٩٥، وقد كان في أدنى مستوى له في عام ١٩٨٥ إذ بلغ (3248.286) بليون ين وأخذ بعد ذلك بالارتفاع حتى وصل أعلى مستوى له عام ٢٠٠١ إذ بلغ (5314.720) بليون ين.

كذلك نلاحظ من الجدول إن سعر الفائدة كان يبلغ (6.46 %) في عام ١٩٨٥ وأخذ بالانخفاض حتى عام ١٩٨٩ إذ بلغ (4.87 %) ثم ارتفع بعد ذلك إذ بلغ أعلى مستوى له (7.46 %) وذلك في عام ١٩٩١ ثم عاد مرة أخرى للانخفاض حتى وصل إلى مستواه الأدنى في عام ٢٠٠١ إذ بلغ (0.06 %). أما بالنسبة لمستوى الأسعار فنلاحظ من نفس الجدول إنه قد ارتفع من (93.5 %) في عام ١٩٨٥ إلى (94.1 %) في عام ١٩٨٦ ثم انخفض خلال العامين التاليين وثم عاد ليرتفع مرة أخرى إلى أن بلغ (100.1 %) عام ١٩٩٤ ثم أخذ بعد ذلك يتأرجح بين الانخفاض والارتفاع الطفيفين إلى أن بلغ (100.8 %) وذلك في نهاية فترة الدراسة.

أما فيما يخص الميزان التجاري الياباني فنلاحظ من الجدول إنه كان يشهد حالة من الفائض طوال المدة المدروسة ولكنه يتناوب بين الارتفاع والانخفاض إذ بلغ أعلى مستوى له في عام ١٩٩٣ إذ وصل إلى (96.33) بليون ين، أما أدنى مستوى له فقد كان في عام ١٩٩٦ إذ بلغ (21.32) بليون ين. ونلاحظ أيضاً إن ميزان المدفوعات الكلي لليابان قد بلغ فائضاً مقداره (25.03) بليون ين في عام ١٩٨٥ وارتفع إلى (38.05) بليون ين في عام ١٩٨٧ ثم أخذ بعد ذلك بالانخفاض ليشهد حالات من العجز استمرت حتى عام ١٩٩١ إذ بلغ (8.39) -- بليون ين ياباني ولكنه في عام ١٩٩٢ بدأ بالارتفاع مرة أخرى ليشهد حالات فائض جديدة ولكن بقيم متفاوتة إلى أن وصل أعلى مستوى له في عام ١٩٩٩ إذ بلغ (76.26) بليون ين.

أما الموازنة الحكومية في اليابان فنلاحظ إنها كانت تعاني من عجز مستمر حتى عام ١٩٩٠

في التداول قد بلغ (٢٠٠٨٣) بليون بيزتا أسبانية في عام ١٩٨٥ واستمر بعد ذلك بالارتفاع حتى وصل إلى أعلى مستوى له خلال المدة المحددة للدراسة إذ بلغ (٨٠٣٧٨) بليون بيزتا وكان ذلك في عام (١٩٩٧) ويبين ذلك في العمود رقم (١) وكان معدل النمو المركب له هو (١٢.٢٩٧%) . أما العمود رقم (٢) فيبين منه أن عرض النقود بمعناه الضيق (M1) قد ازداد من (٦٠٥٨٩) بليون بيزتا عام ١٩٨٥ إلى (٢٣٠٣٦٦) بليون بيزتا عام ١٩٩٧ إذ كان يشهد ارتفاعاً مستمراً خلال المدة المحددة، وكان معدل النمو المركب له (١١.١٢٥%) ونلاحظ من الجدول نفسه أن العمود رقم (٣) يبين لنا نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود بمعناه الضيق، إذ كانت في بداية الفترة المحددة للبحث مرتفعة نوعاً ما وبلغت (٦٠.١١%) في عام ١٩٨٦ ولكن بعد ذلك شهدت انخفاضاً ملحوظاً حتى بلغت (٣٥.٨٥٥%) في عام ١٩٩٧ وهذا يعكس لنا تزايد الوعي المصرفي وتقديم العادات المصرفية، وزيادة وتطور الأسواق النقدية والمالية، وضخامة

التوفيرات واستثمارها بصورة فعالة في هذه الدولة إذ أنه كلما كانت نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود ضئيلة دل ذلك على تقدم الاقتصاد في أية دولة ويمكن ملاحظة ذلك أيضاً من العمودين (٧.٥) حيث يبينان النسب المنخفضة لصافي العملة في التداول إلى عرض النقود بمعناه الواسع والأوسع على التوالي. كذلك نلاحظ من الجدول إن عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) بلغ (١٨٠٧٥٨) بليون بيزتا عام ١٩٨٥ وواصل تزايداً حتى بلغ مستواه الأقصى في عام ١٩٩٧ إذ بلغ (٥٩٠٠١٨) بليون بيزتا وقد بلغ معدل النمو المركب له (١٠.٠٢٢%) هذا ما يبينه العمود رقم (٤) وكذلك الحال بالنسبة لعرض النقود بمعناه الأوسع (M3) فيبينه العمود رقم (٦) فقد كان متزايداً طوال مدة الدراسة إذ ازداد من (١٨٠٨٦٧) بليون بيزتا عام ١٩٨٥ إلى (٥٨٠٨٢٢) بليون بيزتا عام ١٩٩٧، وقد بلغ معدل النمو المركب له (٩.٩٣٩%).

الجدول (٣)-: يبين عرض النقود بمجاميعه المختلفة في أسبانيا للمدة (١٩٨٥-١٩٩٧)

السنوات	صافي العملة في التداول بليون بيزتا (١)	عرض النقود M1 بليون بيزتا (٢)	نسبة ١/٢ (٣)	عرض النقود M2 بليون بيزتا (٤)	نسبة ١/٤ (٥)	عرض النقود M3 بليون بيزتا (٦)	نسبة ١/٦ (٧)
١٩٨٥	٢٠٠٨٣	٦٠٥٨٩	٣١.٦١٣	١٨٠٧٥٨	١١.١٠٤	١٨٠٨٦٧	١١.٠٤٠
١٩٨٦	٢٠٤٠٢	٣٠٩٩٦	٦٠.١١٠	٢٤٠٠٢٦	٩.٩٩٧	٢٤٠٢٠١	٩.٩٢٥
١٩٨٧	٢٠٧٣٦	٩٠٢٧١	٢٩.٥١١	٢٦٠٠٥٦	١٠.٥٠٠	٢٦٠٢٦٣	١٠.٥٠١
١٩٨٨	٣٠٢٤١	١١٠١٦٥	٢٩.٠٢٨	٢٩٠٠٥١	١١.١٥٦	٢٩٠٥٥٩	١٠.٩٦٤
١٩٨٩	٣٠٨٣٦	١٣٠٥٤٦	٢٨.٣١٨	٣٣٠٠٦٨	١١.٦٠٠	٣٣٠٨٠٤	١١.٣٤٧
١٩٩٠	٤٠٥٣٤	١٥٠٦٨٢	٢٨.٩١٢	٤٢٠٣٥٠	١٠.٧٠٦	٣٨٠٣٩٥	١١.٨٠٨
١٩٩١	٥٠٦٠٨	١٧٠١٧٩	٣٢.٦٤٤	٤٥٠٢١٢	١٢.٤٠٣	٤٣٠١٢٨	١٣.٠٠٣
١٩٩٢	٦٠٢٥٥	١٧٠٠٠٣	٣٥.٤٣٤	٤٩٠٤٦٢	١٢.١٨١	٤٥٠٠٩٧	١٣.٣٦٠
١٩٩٣	٦٠٥٠٩	١٧٠٤٠٣	٣٧.٤٠١	٥٢٠٩٨٨	١٢.٢٠٣	٤٩٠١٥٠	١٣.٢٤٣
١٩٩٤	٧٠١٦٥	١٨٠٥٩٣	٣٨.٥٣٦	٥٦٠٤٩٤	١٢.٦٨٢	٥٢٠٥٨٢	١٣.٦٢٦
١٩٩٥	٧٠٥٣٥	١٩٠١٧٩	٣٩.٢٨٧	٥٢٠٩٨٨	١٤.٢٢٠	٥٦٠٠٦٦	١٣.٤٣٩

اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة.....-٢٥-

١٣.٧٦٣	٥٧.٧٠٣	١٣.٦٦١	٥٨.١٣٦	٣٨.٥٥٣	٢٠.٦٠٠	٧.٩٤٢	١٩٩٦
١٤.٢٤٣	٥٨.٨٢٢	١٤.١٩٥	٥٩.٠١٨	٣٥.٨٥٥	٢٣.٣٦٦	٨.٣٧٨	١٩٩٧
	%٩.٤٣٩		%١٠.٠٢٢		%١١.١٢٥	%١٢.٢٩٧	النمو المركب

المصدر: الأعمدة (١، ٢، ٤، ٦) IFS, IMF للمدة (١٩٨٦-١٩٩٨-١٩٩٢-٢٠٠٠)

الأعمدة (٣، ٥، ٧) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الأعمدة (١، ٢، ٤، ٦).

يمثل الملحق (٣) بيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية التي سيدرس تأثيرها بعرض النقود في اسبانيا للمدة (١٩٨٥ - ١٩٩٧) ونلاحظ منه أن الناتج المحلي الاجمالي وهو مثبت بأسعار ١٩٩٥، قد بلغ (٥٢٤.١٨٢) بليون بيزتا عام ١٩٨٥ واستمر متزايداً حتى عام ١٩٩٢ إذ بلغ (٦٧٢.٤١١) بليون بيزتا ثم انخفض في عام ١٩٩٣ إلى (٦٦٤.٧٠٠) بليون بيزتا، وبعدها عاد مرة أخرى بالارتفاع حتى بلغ أعلى مستوى له عام ١٩٩٧ إذ بلغ (٧٣٩.٧٦٢) بليون بيزتا.

أما بالنسبة لسعر الفائدة فقد بلغ (١١.٦١%) عام ١٩٨٥ وواصل ارتفاعه حتى بلغ مستواه الأعلى عام ١٩٩٠ إذ بلغ (١٤.٧٦%) وبدأ بعد ذلك بالانخفاض حتى عام ١٩٩٤ إذ بلغ (٧.٨١%) وانخفض فيها إلى النصف تقريباً عن مستواه الأعلى، ثم بعد ذلك ارتفع إلى (٨.٩٨%) عام ١٩٩٥، وبعدها عاد مرة أخرى إلى الانخفاض إلى أن بلغ أدنى مستوى له عام ١٩٩٧ إذ وصل إلى (٥.٤٩%).

أما المستوى العام للأسعار فقد بلغ (٥١.٣%) في عام ١٩٨٥ وظل في حالة تزايد مستمرة حتى بلوغه أقصى مستوى له في نهاية الفترة المحددة للبحث إذ بلغ (١٠٥.٦%) في عام ١٩٩٧. وكذلك نلاحظ من الجدول نفسه أن الميزان التجاري الاسباني كان مرتفعاً في بداية المدة المحددة إذ شهد فائضاً ثم بعد ذلك بدأ بعد ذلك بالانخفاض ليعاني من عجز مستمر حتى عام ١٩٩٣ إذ بلغ مقدار العجز فيه (-٣.٤٥٤) بليون بيزتا، وعاد مرة أخرى للارتفاع حتى بلغ أعلى مستوياته في عام ١٩٩٧ فقد بلغ (٦.٤٣٩) بليون بيزتا.

أما ميزان المدفوعات الكلي للدولة نفسها فقد كان يشهد فائضاً يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض في أغلب سنوات الدراسة، ما عدا السنوات التالية (٩٢، ٩٣، ٩٥) إذ كان ميزان المدفوعات الكلي يعاني فيها من عجز فيه، وقد بلغ الفائض أقصاه في عام ١٩٩٤ إذ بلغ (٣٦) بليون بيزتا. أما بالنسبة للموازنة الحكومية لاسبانيا فقد كانت تعاني من حالات عجز مستمر طوال فترة الدراسة ما عدا عام ١٩٨٨ هو العام الوحيد الذي حققت فيه هذه الموازنة فائضاً بلغ (١٩٣.٩) بليون بيزتا، وقد كان أدنى عجز بلغته هذه الموازنة في عام ١٩٩٤ إذ بلغ (-٤١٧.٦) بليون بيزتا. كذلك نلاحظ من الجدول أن الإنفاق الحكومي قد ازداد من (٥٩٢٥.٨) بليون بيزتا عام ١٩٨٥ إلى (١٨٦٩٤) بليون بيزتا عام ١٩٩٧.

أما بالنسبة للبطالة في اسبانيا فقد بلغت (٢.٦٤٢) مليون عامل عام ١٩٨٥ ثم ارتفعت إلى (٢.٩٨٣) مليون عامل عام ١٩٨٨، وبدأت بعدها بالانخفاض حتى عام ١٩٩١ إذ بلغت (٢.٤٦٤) مليون عامل، ثم عادت للارتفاع مرة أخرى حتى وصلت أقصى مستوى لها عام ١٩٩٤ إذ بلغت (٣.٧٣٨) مليون عامل، وعادت مرة أخرى للانخفاض حتى بلغت (٣.٣٥٦) مليون عامل وكان ذلك في عام ١٩٩٧. أما سعر الصرف الأجنبي فقد بلغ في ١٩٨٥ ما مقداره (١٧٠.٠٤) بيزتا اسبانية/دولار أمريكي وبعدها بدأ بالانخفاض حتى أن وصل إلى (١٠١.٩٣) بيزتا اسبانية/دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ وهذا انعكاس لارتفاع قيمة البيزتا الاسبانية مقابل الدولار الأمريكي في تلك المدة، وكان ذلك أدنى مستوى بلغه خلال المدة المحددة للبحث، وبعد ذلك بقي يتأرجح بين

الارتفاع والانخفاض البسيط حتى نهاية المدة المحددة للبحث.

التحليل القياسي لأثر عرض النقود على بعض المتغيرات الكلية في دول العينة.

١- كندا

تم تحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية المدروسة لدولة كندا ولمدة سبعة عشر عام لغرض التحقق من فرضية البحث واختبار أثر مجاميع عرض النقود كمتغيرات مستقلة على بعض المتغيرات الكلية بوصفها متغيرات تابعة، وظهر من النتائج إن عرض النقود الضيق (M1) هو المؤثر الفعال في الناتج المحلي الإجمالي وحسب المعادلة الآتية:

$$GDP = 56.72 + 0.172 M1$$

إذ إن تغير عرض النقود (M1) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٠.١٧٢) وحده ويوضع ذلك من خلال جدول تحليل الانحدار الذي اختبر أثر كل من (M3, M2, M1, M0) وهي العملة في التداول وعرض النقود الضيق وعرض النقود الواسع وعرض النقود الأوسع على التوالي على الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

الجدول (٤): - يوضح تحليل الانحدار المتعدد للناتج المحلي الإجمالي في كندا

Step	١
Constant	٥٦.٧٢
M1	٠.١٧٢
T	٢٨.٠٩
R ²	٩٨.١٣

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي

وقد فسّر (M1) لوحده ما يقرب من ٩٨% من التغيرات التي حصلت في الناتج المحلي

الإجمالي في كندا وكما تظهره قيمة معامل التحديد التي بلغت (٩٨.١٣%). وقد أكد هذا التحليل اتجاه العلاقة النظرية بين عرض النقود وبين الناتج المحلي الإجمالي (العلاقة الموجبة) وهي تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، كذلك أظهرت النتائج إن المستوى العام للأسعار في كندا يتأثر بمقياس عرض النقود الأوسع (M3) والمعادلة الآتية تبين ذلك:

$$P = 57.57 + 0.0672 M3$$

حيث إن على تغير عرض النقود بمعناه الأوسع (M3) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بما مقداره (٠.٠٦٧٢) وحدة. و جدول تحليل الانحدار الآتي يبين ذلك: الجدول (٥): - تحليل الانحدار للمستوى العام للأسعار في كندا

Step	١
Constant	٥٧.٥٧
M3	٠.٠٦٧٢
t	15.94
R ²	94.43

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج التقدير للنموذج القياسي

وقد كان للنموذج قوة تفسيرية عالية كما توضحها قيمة معامل التحديد (R2) إذ بلغت (٩٤.٤٣%) أي إن معظم التغيرات التي تحصل في مستوى الأسعار تنجم عن التغير في عرض النقود الأوسع (M3). وقد بين التحليل العلاقة الايجابية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار. أمّا بالنسبة لسعر الفائدة (r) في كندا فقد أظهرت نتائج التحليل إن المتغير الذي يؤثر فيه عرض النقود الضيق (M1)، إذ إن تغير مقداره وحدة واحدة في عرض النقود الضيق (M1) تؤدي إلى تغير سعر الفائدة (r) بمقدار (٠.٠١٣٤-) وحدة، وكما توضحه المعادلة الآتية:

وقد فسر عرض النقود الضيق (M1) وحده ما يقرب (٧٦%) من التغيرات التي تحصل في الميزان التجاري في كندا وكما يوضحه معامل التحديد (R2). وقد بين التحليل العلاقة الموجبة بين عرض النقود والميزان التجاري إذ إن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى تخفيض قيمة العملة وذلك ينجم عنه زيادة الصادرات وهذا سوف يؤدي إلى حدوث فائض في الميزان التجاري. أما بالنسبة لسعر الصرف الأجنبي فقد أثبتت النتائج إن مقياس صافي العملة في التداول (M0) هو أكثر أنواع عرض النقود تأثيراً فيه وقد كانت النتيجة إن تغيرها في العملة في التداول بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير سعر الصرف الأجنبي بمقدار (٠.٠٢١) وحده وحسب المعادلة الآتية:

$$ER = 0.845 + 0.021M0$$

وقد فسر مقياس صافي العملة في التداول لوحده ما يقرب من ٨٩% من التغيرات التي تحصل في سعر الصرف الأجنبي كما يوضح ذلك من خلال قيمة معامل التحديد (R2).

ونتائج تحليل الانحدار بينها الجدول الآتي:

الجدول (٨): - يبين تحليل الانحدار لسعر الصرف الأجنبي في كندا.

Step	١
Constant	٠.٨٤٥
M1	٠.٠٢١
t	٤.٧٤
R ²	٨٩.٣٠

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي

بالإضافة إلى ذلك فقد أكد التحليل تجاه العلاقة النظرية (الموجبة) بين مقاييس عرض النقود وسعر الصرف الأجنبي. وقد بين تحليل الانحدار إن تأثير مقاييس عرض النقود لم يكن فاعلاً على المتغيرات الآتية: ميزان المدفوعات الكلي

$$r = 12.66 - 0.0134M1$$

والجدول الآتي يبين النتائج التي أظهرها

التحليل.

الجدول (٦): - تحليل الانحدار لسعر الفائدة في كندا.

Step	١
Constant	12.66
M1	-0.0134
t	-4.27
R ²	٥٤.٩١

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج التقدير للنموذج القياسي

وقد فسر مقياس عرض النقود الضيق (M1) ما يقرب من (٥٤%) من التغيرات التي تحصل في سعر الفائدة (r) في كندا. بالإضافة إلى ذلك فقد أكد التحليل العلاقة السالبة بين عرض النقود وسعر الفائدة والذي يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية. كذلك تبين من نتائج التحليل إن أكثر مقاييس عرض النقود تأثيراً على الميزان التجاري في كندا وهو مقياس عرض النقود الضيق (M1)، إذ إنه كلما تغير عرض النقود بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تغير الميزان التجاري (TB) بمقدار (٠.١٨٤) وحده، وستكون المعادلة بالشكل الآتي:

$$TB = -13.894 + 0.184 M1$$

ويبين الجدول الآتي نتائج تحليل الانحدار

الخاصة بهذا المتغير (TB).

الجدول (٧): - تحليل الانحدار للميزان التجاري في كندا.

Step	١
Constant	-١٣.٨٩٤
M1	٠.١٨٤
t	٥.٥٢
R ²	٧٥.٩٧

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي

Bop. الإنفاق الحكومي **EX**. البطالة **UE**. الموازنة الحكومية. نستنتج مما سبق إن مقياس عرض النقود الضيق (**M1**) هو المؤثر الفعال في أغلب الجداول (٩) :- يبين خلاصة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في كندا

المتغير المستقل المتغير التابع	M0	M1	M2	M3
GDP		√/		
r		√/		
P				√/
TB		√/		
Bop				
NB				
EX				
UE				
ER	*√/			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

الإجمالي بمقدار (٧.١٤) وحدة. ونتائج تحليل الانحدار يبينها الجدول (١٠):

الجدول (١٠) يوضح تحليل الانحدار للناتج المحلي الإجمالي في اليابان

Step	١
Con stant	٩ ٧٧.٩
M2	٧ .١٤
t	١ ٤.٦٣
R2	٩ ٣.٤٥

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

ويظهر من نفس الجدول أن عرض النقود الواسع (M2) يفسر (٩٣%) من التغيرات التي تحصل للناتج المحلي الإجمالي.

يتبين من الجدول أن مقياس عرض النقود الأوسع (M3) ظهر تأثيره فاعلاً على مستوى الأسعار، أما مقياس عرض النقود الواسع (M2) فلم يكن له تأثيراً على أي متغير اقتصادي كلي، ولكن مقياس عرض النقود الضيق (M1) أظهر تأثيراً فعالاً على الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة والميزان التجاري، أما صافي العملة في التداول فلم يظهر له تأثيراً فاعلاً سوى على سعر الصرف الأجنبي.

٢- اليابان:

عند إجراء تحليل الانحدار على بيانات اليابان المستخدمة في البحث، كانت النتائج كالتالي:

إن المتغير المؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، أو الأكثر تأثيراً عليه هو مقياس عرض النقود الواسع (M2)، وكانت المعادلة كالتالي:

$$GDP = 977.9 + 7.14 M2$$

إذ أن تغير عرض النقود (M2) بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى تغير الناتج المحلي

Con stant	8 0.23
M3	0. 0199
T	7. 23
R2	7 7.68

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

بالإضافة إلى ذلك فقد أكد التحليل اتجاه العلاقة الإيجابية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار. إضافة إلى ذلك فقد تبين من التحليل، أن المقياس الأكثر تأثيراً على ميزان المدفوعات الكلي لليابان هو مقياس عرض النقود الضيق (M1)، إذ احتل هذا المقياس المرتبة الأولى في التحليل بقوة تفسيرية بلغت (٢١.٢٠)، فكما تغير عرض النقود الضيق (M1) بمقدار وحدة واحدة، سوف يحدث تغيراً مقداره (0.197) وحدة في ميزان المدفوعات وحسب المعادلة التالية:

$$BoP = - 7.829 + 0.197M1$$

كما أظهر التحليل أن العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات الكلي هنا علاقة إيجابية، إذ أن زيادة عرض النقود سينجم عنها انخفاض قيمة العملة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات، وبالتالي حدوث فائض في الميزان التجاري، وهذا ينعكس على ميزان المدفوعات الكلي، إذ يؤدي إلى حدوث فائض فيه، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار الخاص بهذا المتغير BoP.

لجدول (١٣): يوضح تحليل الانحدار لميزان المدفوعات الكلي في اليابان

Step	١
Constant	- 7.829
M1	0.197
t	2.01

كذلك تبين من التحليل أن مقياس عرض النقود الضيق (M1) قد احتل المرتبة الأولى في التأثير على سعر الفائدة في اليابان، كما تظهره قيمة معامل التحديد الذي بلغت (٦٨.٩٢%)، إذ أن تغير عرض النقود (M1) بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى جعل سعر الفائدة يتغير بمقدار (٠.٠٣٧-) وحدة حسب المعادلة التالية:

$$r = 8.962 - 0.037.M1$$

ويتبين من هذه المعادلة أن التحليل قد أكد اتجاه العلاقة النظرية (السالبة) بين عرض النقود وسعر الفائدة، ونتائج تحليل الانحدار بينها الجدول (١١):

الجدول (١١) :- يوضح تحليل الانحدار لسعر الفائدة في اليابان

Step	١
Constant	8.962
M1	- 0.037
t	- 5.77
R2	68.92

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالإعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

كذلك تبين من التحليل أن مقياس عرض النقود الأوسع (M3) هو المؤثر الفعال في المستوى العام للأسعار، إذ أن تغيراً مقداره وحدة واحدة في عرض النقود (M3)، سوف يولد تغيراً مقداره (٠.٠١٩٩) وحدة في المستوى العام للأسعار وحسب المعادلة التالية:

$$P = 80.23 + 0.0199M3$$

ويوضح الجدول (١٥) نتائج تحليل الانحدار المعتمدة والذي يتوضح منه أن ما يقرب من (٧٨%) من التغيرات الحاصلة في مستوى الأسعار ترجع إلى عرض النقود الأوسع الجدول (١٢) :- يوضح تحليل الانحدار للمستوى العام للأسعار في اليابان

Step	١
------	---

(M1)، إذ أن تغير عرض النقود الضيق (M1) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير مقداره (٠.٦٩١) وحدة بالإنفاق الحكومي حسب المعادلة التالية:

$$Ex = -3.851 + 0.691 m1$$

ويوضح الجدول (١٥) نتائج تحليل الانحدار الخاص بالإنفاق الحكومي. الجدول (١٥): يوضح تحليل الانحدار للإنفاق الحكومي في اليابان

Step	١
Constant	- 3.851
M1	0.691
T	14.28
R2	93.15

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

وقد بين التحليل أن ما يقرب من ٩٣% من التغيرات التي تحصل في الإنفاق الحكومي هي بسبب عرض النقود الضيق (M1). وكما يتضح ذلك من قيمة معامل التحديد (R) التي بلغت (٩٣.١٥)، هذا فضلاً عن أن التحليل قد أكد العلاقة النظرية (الموجبة) بين عرض النقود والإنفاق الحكومي.

يتضح لنا مما سبق إن مقياس عرض النقود الضيق (M1) هو أكثر مقاييس عرض النقود تأثيراً على المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليابان، ثم يليه مقياس عرض النقود الواسع (M2)، إذ ظهر تأثير عرض النقود الضيق (M1) على كل من سعر الفائدة وميزان المدفوعات والإنفاق الحكومي وتأثير عرض النقود الواسع (M2) على كل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الأجنبي، أما مقياس عرض النقود الأوسع (M3)، فلم يكن له تأثير واضح سوي على المستوى العام للأسعار. أما مقياس صافي العملة

R2	21.20
----	-------

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

أما بالنسبة لسعر الصرف الأجنبي، فقد تبين أن مقياس عرض النقود الواسع (M3) هو المقياس الذي يؤثر فيه وحسب المعادلة التالية:

$$ER = 255.4 + 0.244M2$$

إن تغير هذا المقياس (M2) بمقدار وحدة واحدة يولد تغيراً مقداره (٠.٢٤٤) وحدة بسعر الصرف الأجنبي، وقد فسر عرض النقود (M2) وحده ما يقارب من ٦٧% من التغيرات التي تحصل في مستوى الأسعار، وكما يتضح ذلك من قيمة معامل التحديد (R2) التي بلغت (٦٦.٥)، ويوضح الجدول (١٤) نتائج تحليل الانحدار الخاص بسعر الصرف الأجنبي.

الجدول (١٤) يوضح تحليل الانحدار لسعر الصرف الأجنبي في اليابان

Step	١
Constant	255.4
M2	0.244
t	4.42
R2	66.50

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

كذلك يبين تحليل الانحدار العلاقة الموجبة بين سعر الصرف الأجنبي وعرض النقود. وبين التحليل أيضاً أن تأثير مقاييس عرض النقود لم يكن فاعلاً على الميزان التجاري في اليابان، فضلاً عن أن التحليل أظهر نتائجاً كانت مخالفة للواقع أو المنطق الاقتصادي تتعلق بتحليل أثر مقاييس عرض النقود على الموازنة الحكومية والبطالة، علماً أن اجتازت الاختبارات الإحصائية لذلك فقد تم حذفها. كذلك تبين من التحليل أن أكثر مقاييس عرض النقود تأثيراً على الإنفاق الحكومي هو مقياس عرض النقود الضيق

في التداول، فلم يكن له تأثير على أي متغير من تلك المتغيرات المدروسة. والجدول (١٦) يوضح ذلك.

الجدول (١٦): -يوضح خلاصة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في اليابان

المتغير المنفصل المتغير التابع	0	1	2	3
GDP			/	
r		/		
P				/
TB				
Bop		/		
NB				
EX		/		
UE				
ER			/	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

٣- أسبانيا:

عند تحليل بيانات أسبانيا للمدة الزمنية الممتدة من (١٩٨٥-١٩٩٧) وجدت النتائج أنّ عرض النقود الضيق (M1) قد احتلّ المرتبة الأولى في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، وبقوة تفسيرية عالية بلغت (٩٧.٥١%)، كما يوضحها معامل التحديد (R2)، إذ أنّ تغير عرض النقود بمعناه الضيق (M1) بمقدار وحدة واحدة، سوف

يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بما مقداره (١١.٤٩) وحدة، طبقاً للمعادلة التالية:

$$GDP = 417.5 + 11.49 M1$$
وتشير هذه المعادلة إلى أنّ التحليل قد أكد على اتجاه العلاقة النظرية (الموجبة) بين عرض النقود الناتج المحلي الإجمالي. والجدول (١٧) يبيّن نتائج تحليل الإنحدار المتعلق بهذا المتغير.

stant	4.781
M0	-
	0.73
T	-
	2.38
R2	3
	3.99

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

كذلك يبين التحليل أن المستوى العام للأسعار هو المتغير الآخر الذي يعد مقياس صافي العملة في التداول هو المقياس المؤثر فيه بموجب المعادلة التالية:

$$P = 39.88 + 7.93M0$$

هذا يعني أن تغير صافي العملة في التداول بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير مقداره (٧.٩٣) بمستوى الأسعار، ونتائج التحليل بينها الجدول (١٩).

الجدول (١٩): يوضح تحليل الانحدار لمستوى الأسعار في أسبانيا

Step	١
Con stant	٣
	٩.٨٨
M0	٧
	.٩٣
T	٢
	٤.٧٧
R2	٩
	٨.٢٤

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

ويتبين من الجدول نفسه أن ٩٨% من التغيرات التي تحصل في مستوى الأسعار يعود سببها إلى التغير في صافي العملة في التداول، هذا فضلاً في أن التحليل قد بين العلاقة الموجبة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار. وأظهرت نتائج التحليل أيضاً أن صافي العملة في التداول

الجدول (١٧): يوضح تحليل الانحدار للنتائج المحلي الإجمالي في أسبانيا

Step	١
Con stant	٤
	٧١.٥
M1	١
	١.٤٩
t	2
	0.76
R2	9
	7.51

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

أمّا بالنسبة لسعر الفائدة، فقد أثبتت النتائج أن مقاييس عرض النقود أقل تأثيراً عليه من صافي العملة في التداول، فكلما تغير الأخير (M0) بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى جعل سعر الفائدة يتغير بمقدار (٠.٧٣-) وحدة، وحسب المعادلة التالية:

$$r = 14.781 - 0.73M0$$

كما أن التحليل قد بين أن مقياس صافي العملة في التداول قد فسر لوحده ما يقارب من (٣٤%) من التغيرات التي تحصل في سعر الفائدة، ويوضح ذلك قيمة معامل التحديد (R2) التي بلغت (٣٣.٩٩)، إضافة إلى ذلك فإن التحليل قد أظهر العلاقة السالبة بين سعر الفائدة وعرض النقود، والنتائج التي أظهرها التحليل بينها الجدول (١٨).

الجدول (١٨): يوضح تحليل الانحدار لسعر الفائدة في أسبانيا

Step	١
Con	1

هو المؤثر الفعال في الموازنة الحكومية في أسبانيا، إذ أنّ تغير الأول بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير الثاني بمقدار (٤٩٠-) وحدة، حسب المعادلة التالية:

$$NB = 549.7 - 490M0$$

وتشير هذه المعادلة إلى أنّ التحليل قد أكد اتجاه العلاقة النظرية (السالبة) بين عرض النقود والموازنة الحكومية، وأنّ ٥٧% من التغيرات التي تحصل في الموازنة الحكومية الأسبانية تنجم عن التغير في صافي العملة في التداول. ويوضّح الجدول التالي نتائج تحليل الإنحدار.

الجدول (٢٠):- يوضّح تحليل الإنحدار للموازنة الحكومية في أسبانيا

Step	١
Constant	549.7
M0	- 490
T	- 3.82
R2	56.99

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

كذلك الحال بالنسبة للإنفاق الحكومي، فهو أيضاً المتغير الذي يتأثر تأثيراً فعالاً بمقياس صافي العملة في التداول حسب المعادلة التالية:

$$EX = 2464 + 1973M0$$

إذ أنّ تغيراً مقداره وحدة واحدة بصافي العملة في التداول سيؤدي إلى تغير الإنفاق الحكومي بمقدار (١٩٧٣) وحدة، وقد فسر صافي العملة في التداول ما يقارب من ٩٩% من التغيرات التي تحصل في الإنفاق الحكومي في أسبانيا. وقد أظهر التحليل العلاقة الموجبة بين عرض النقود والإنفاق الحكومي، والجدول التالي يبين النتائج التي أظهرها التحليل:

الجدول (٢١):- يوضّح تحليل الإنحدار للإنفاق الحكومي في أسبانيا

Step	١
Constant	٤٦٤
M0	٩٧٣
T	٨.١٩
R2	٨.٦٣

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي.

كذلك بينت النتائج أنّ صافي العملة في التداول هو المؤثر على البطالة في أسبانيا، إذ أنّ تغير صافي العملة في التداول بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير مقداره (٠.١٣٩) وحدة في البطالة حسب المعادلة التالية:

$$UE = 2.298 + 0.139M0$$

ويفسر (M0) (٤٦%) من التغيرات التي تحصل فيها، ولكن التحليل أظهر هنا أن العلاقة بين عرض النقود والبطالة هي علاقة موجبة، وهذا يمكن أن يفسّر على أنّ البطالة هنا هي بطالة اختيارية وليست إجبارية، أي إنّ العمّال هم الذين يعرضون عن العمل بسبب عدم رغبتهم به، وليس بسبب عدم الحصول عليه، ولهذا ظهرت العلاقة موجبة. ونتائج تحليل الإنحدار يبينها الجدول (٢٢):

الجدول (٢٢):- يوضّح تحليل الإنحدار للبطالة في أسبانيا

Step	١
Con	٢

سعر الفائدة ومستوى الأسعار وصافي الموازنة
الحكومية والإنفاق الحكومي والبطالة، والجدول
التالي يبين ذلك:

stant	٢٩٨.
M0	٠ ١٣٩.
t	٣ ٠٤.
R2	٤ ٥.٧١

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج
تقدير النموذج القياسي.

كذلك يبين تحليل الانحدار أن تأثير
مقاييس عرض النقود لم يكن فاعلاً على كل من
الميزان التجاري وميزان المدفوعات الكلي وسعر
الصرف الأجنبي في أسبانيا.

يتبين لنا مما سبق أن مقياس صافي العملة
في التداول هو أكثر مقاييس عرض النقود تأثيراً
على المتغيرات الاقتصادية الكلية في أسبانيا،
حيث تبين من النتائج أن مقياس عرض النقود
بمعناه الواسع (M2) والأوسع (M3) لم يكن
لهما تأثيراً فاعلاً على أي متغير اقتصادي، إضافة
إلى ذلك إن مقياس عرض النقود الضيق (M1) لم
يكن له تأثير واضح سوى على الناتج المحلي
الإجمالي، أما مقياس صافي العملة في التداول
(M0) فقد كان تأثيره واضحاً وفاعلاً على كل من

الجدول (٢٣) يوضح خلاصة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في أسبانيا

المتغير المستقل المتغير التابع	0	1	2	3
GDP		/		
r	/			
P	/			
TB				
Bop				
NB	/			
EX	/			

	/			
UE	/			
ER	/			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

به فقط بينما اثر على (r, BOP, Ex) في اليابان و (GDP, r, TB) في كندا.
٣. لم تظهر آثار معنوية لعرض النقد (M2) على المتغيرات الأسبانية والكندية وظهر تأثيرا على بعض المتغيرات اليابانية (GDP,ER) فقط.
٤. اثر عرض النقد (M3) على المستوى العام للأسعار في كل من اليابان وكندا دون أي تأثير على المتغيرات الأسبانية.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ومن الاستنتاجات فان الباحثين يوصيا بالاتي:
١. من المفضل أن تراعي البنوك المركزية في الدول المدروسة ونخص بالذكر منها أسبانيا مسألة التركيز على العملة في التداول (M0) عند صياغتها لسياساتها في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية .
٢. أن تسعى البنوك المركزية في الدول النامية ولاسيما في العراق ومن خلال شبكات المصارف التجارية إلى نشر الوعي والثقافة المصرفية فضلا عن التقرب إلى المواطنين لكسب ثقتهم من اجل زيادة فاعلية مجاميع عرض النقد (M1، M2، M3، أي التوسع في الائتمان كأحد مكونات عرض النقد من خلال ما ظهر لها من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول العينة المدروسة .
٣. توجيه جهود البحث العلمي نحو دراسة متغيرات اقتصادية أخرى فضلا عن تجديد الدراسة على العراق والدول النامية ولفترات أخرى لمعرفة

يمكن أن يعزى ذلك إلى أن السلطة النقدية الأسبانية قد كرست جل جهودها نحو توجيه سياستها النقدية لتصب في أهداف الوحدة النقدية الأوروبية، كون أسبانيا هي إحدى الدول المؤسسة لهذه العملة، ومن المعروف أن الدول الأوروبية التي دخلت هذه الوحدة جميعاً وقد وضعت سياسات موحدة للإيفاء بالمقاييس التي اعتبروها المنفذ نحو الوحدة النقدية والمحدد على ضرورة الالتزام بها وهذا ما ألقى بضالته على مسيرة المتغيرات الاقتصادية الكلية في هذا البلد وجعل من متغير العملة في التداول ذا أثر كبير على تلك المتغيرات الكلية من مقاييس عرض النقود الأخرى.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

أتضح من التحليل الوصفي والقياسي لأثر عرض النقد بمجاميعه المختلفة لبيانات اقتصاد كندا واليابان وأسبانيا على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الاستنتاجات الآتية :
١. تركيز تأثير صافي العملة في التداول (M0) على اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية الأسبانية إذ انه اثر على كل من (r, p, NB, Ex, UE) في حين اظهر تأثيره على سعر صرف الدولار الكندي و لم يؤثر على أي متغير في اليابان.
٢. إن عرض النقد الضيق (M1) اظهر تأثيرا على المتغيرات المدروسة في كل من اليابان وكندا أكثر من أسبانيا التي تأثر فيها الناتج المحلي الإجمالي

الهوامش

^{١٢} محمد صالح تركي القرشي، ناظم نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٣، ص ٤٧٠ .

^{١٤} جاردينرا كلي، الاقتصاد الكلي : النظرية و السياسات ، مصدر سابق، ص ٦١٧ .

^{١٥} انظر :

- K . Gupta, Buolget Deficit and Economic Activity in Asia (London: Rutledge, 1992) p. 114.

- D . S . Gianaros and B. Kolluri , (Deficit spending , money and inflation : some International Empirical Evidence) Journal of macroeconomics. vol. 7, no. 3 (1985) . p. 401 .

^{١٦} مفيد عبد العزيز العباسي، (السياسات الاقتصادية و ميزان المدفوعات اليمنية خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٤) في : احمد علي البشاري (محررا) ، دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني المنعقد في صنعاء للفترة (٢ - ٤) مايو ١٩٩٥، صنعاء : مجلة الثوابت، ١٩٩٦، ص ٢٤٧-٢٤٨ .

^{١٧} ناظم نوري الشمري، النقود و المصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨، ص ٢٠٨ .

^{١٨} عماد محمد علي، اندماج الأسواق المالية الدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٨٤ .

^{١٩} المصدر سابق نفسه، ص ٣١٤ .

^{٢٠} لمزيد من الاطلاع انظر :

- ج . ف . كرأونر، الموجز في اقتصاديات النقود، ترجمة:

مصطفى كمال فاير، مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي،

مصر، ١٩٦٧، ص ٢٢٨-٢٤٢ .

- جيمس جوار تيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي،

مصدر سابق، ص ٥٥٦-٥٥٧ .

^{٢١} جيمس جوار تيني و استروب، الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص ٥٥٦-٥٥٧ .

²² N.R. Draper, & Smith "Applied Regression Analysis", 2nd E.d., University of Wisconsin, New York, Manchester, Brisbane, Toronto, Singapore. P.307.

* احتساب معدل النمو المركب وفقاً للقانون الآتي:

$$R = \left[\sqrt[n-1]{\frac{Y_1}{Y_0}} - 1 \right] * 100$$

= n عدد السنوات

^١ بحث مستل من رسالة الماجستير العائدة للمدرسة المساعدة سوسن كريم الجبوري والموسومة (اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة و النامية للمدة ١٩٨٥-٢٠٠١) كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

^٢ اودين منسيفيلد، ناريمان بهرافش، علم الاقتصاد، مركز الكتاب الاردني، عمان، الاردن، ١٩٨٨، ص ٣٦٣-٣٥٧ .

^٣ عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود و المصارف، ج ١، ط ٢، مطبعة الديواني، بغداد، ١٩٨٦، ص ٩٧-٩٩ .

^٤ اودين مانسفيلد، ناريمان بهرافش، علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص ٢٥٤ .

^٥ انظر :

- ولاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة برهان ديجاني، الجزء الأول، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٢٣-١٦٦ .

⁶ A.w. Phillips (The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money age Rates in the United King Dom , (1961 - 1957) Econometrica . Vol -25 , 1958 , pp. 283-299 .

^٧ ج . اكلي، الاقتصاد الكلي، ترجمة : عطية مهدي سلمان، ج ٢، بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٠، ص ٦٣٢ .

^٨ جيمس جوار تيني، ريجارد اسنروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨، ص ٢٢١ .

^٩ لمزيد من التفاصيل انظر :

G . G . Kaufman , money and the financial system , (Chicago Rand McNally publishing co ., 1975) p.p 23-28 .

¹⁰ H. G. Jon , Essays in monetary Economics , George Allen and un win , Ltd , London , 1969 , (2 nd , Ed). P. 17 .

^{١١} باري سيجل، النقود و المصارف والاقتصاد، ترجمة طه المنصور وآخرون، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧، ص ٣١٣ .

^{١٢} جاردينرا كلي، الاقتصاد الكلي : النظرية و السياسات، الجزء الثاني، ترجمة : عطية مهدي سلمان، بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٠، ص ٩٢٢ وما بعدها .

١٢. N.R. Draper, & Smith "Applied Regression Analysis", 2nd E.d., University of Wisconsin, New York, Manchester, Brisbane, Toronto, Singapore.
١٣. D . S . Gianaros and B. Kolluri , (Deficit spending , money and inflation : some International Empirical Evidence) Journal of macroeconomics. vol. 7, no. 3 (1985)
١٤. K . Gupta, Buolget Deficit and London: Economic Activity in Asia Rutledge, 1992
١٥. IMF ,International Monetary Fund ,various Issues
١٦. H. G. Jon , Essays in monetary Economics , George Allen and un win , Ltd, London , 1969
١٧. G . G . Kaufman , money and the financial system , (Chicago Rand McNally publishing co ., 1975
١٨. A.w. Phillips (The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money age Rates in the United King Dom , (1961 – 1957) Econometrica . Vol -25 1958

Y_1 = قيمة المتغير في سنة المقارنة. Y_0 = قيمة المتغير في سنة الأساس.

* إشارة ($\sqrt{\quad}$) تعني إن المتغير المستقل في هذا العمود هو الذي يؤثر علة المتغير التابع في الخط الأفقي المقابل للإشارة فهنا مثلاً تعني إن مقياس صافي العملة في التداول هو المقياس المؤثر في سعر الصرف الأجنبي.

المصادر

١. ج . اكلي، الاقتصاد الكلي، ترجمة : عطية مهدي سلمان، ج٢، بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٠.
٢. اودين منسيفيلد، ناريمان بهرافش، علم الاقتصاد، مركز الكتاب الاردني، عمان، الاردن، ١٩٨٨.
٣. باري سيجل، النقود و المصارف والاقتصاد، ترجمة طه المنصور واخرون، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧.
٤. جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن واخرون، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨.
٥. سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠.
٦. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود و المصارف، ج١، ط٢، مطبعة الديواني، بغداد، ٩٨٦.
٧. عماد محمد علي، اندماج الأسواق المالية الدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
٨. ج . ف . كراؤذر، الموجز في اقتصاديات النقود، ترجمة: مصطفى كمال فايز، مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٦٧.
٩. محمد صالح تركي القريشي، ناظم نوري ألشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٣.
١٠. مفيد عبد العزيز العباسي، (السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات اليمنية خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٤) في : احمد علي البشاري (محررا) ، دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني المنعقد في صنعاء للفترة (٢ - ٤ مايو ١٩٩٥، صنعاء : مجلة الثوابت، ١٩٩٦.
١١. ناظم نوري ألشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل، ١٩٨٨.